

الشروط والتعليمات

أنا العميل (والمشار إليه بحامل البطاقة الأصلي) أطلب من مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر ش.م.م. (والمشار إليه بالبنك) إصدار بطاقة الخصم الفوري والمشتريات أصلية و/أو إضافية (و المشار إليهما بالبطاقة) أوافق علي الالتزام بجميع الأحكام و الشروط الواردة في هذا الاتفاق (و المشار إليه بالاتفاق).

استخدام البطاقة

تتم جميع تعاملات البطاقة بالجنيه المصري أما بالنسبة لاستخدامات البطاقة بالعملات الدولية والتي يتم تسويتها فيتم تقييمهما بالجنيه المصري في تاريخ التنفيذ وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك بالإضافة إلي مصروفات التحويل. سيتم خصم مصروفات مقابل استخدام البطاقة دولياً بالإضافة إلي عمولة السحب النقدي المقررة. يقر حامل البطاقة الأصلي بأن كشوف الحساب الصادرة من واقع وثائق ومستندات البنك باختلاف أنواعها تعتبر حجة قانونية قاطعة وصحيحة ونافاذة في مواجهته أمام المحاكم ما لم يعترض عليها خلال ١٥ يوم من تاريخ قيدها علي حسابه. يقر حامل البطاقة الأصلي صراحة بقبوله تحمل المسؤولية كاملة عن كامل المبالغ المستخدمة عن طريق البطاقة الإضافية وعن أية مسؤولية أخرى ناشئة أو مرتبطة باستخدام البطاقة الإضافية المذكورة.

استخدام آلات الصرف أو نقاط البيع الآلية

تعتبر سجلات البنك قاطعة وملزمة لحامل البطاقة في جميع الأحوال عند استخدام البطاقة في أي من آلات الصرف أو نقاط البيع الآلية أو لتنفيذ أي عمليات أو تعليمات مصرفية سواء يدوية أو عن طريق الحاسب الآلي. يحق للبنك أن يقيد ويخصم على الحساب قيمة جميع المسحوبات والعمليات التي تمت عن طريق استخدام البطاقة - كما يحق للبنك خصم الرسوم والدمغات والمصاريف والعمولات المختلفة. في حالة استخدام البطاقة في سحب مبالغ نقدية من ماكينة الصراف الآلي ATM وذلك في حدود مل هو مقرر سحبه لحامل البطاقة ولم يتم صرف كل أو جزء من المبلغ المطلوب من ماكينة الصراف الآلي ATM خلال الفترة الزمنية المحددة لخروج المبلغ من المكان المخصص له وقامت الآلة باسترداد المبلغ مرة أخرى فإن البنك لا يكون مسؤولاً عن إعادة قيد الخصم الذي تم علي الحساب إلا بعد جرد خزينة ATM وذلك دون أي اعتراض من حامل البطاقة.

الخصم من الحساب المرتبط بالبطاقة

يحق للبنك الخصم علي حساب البطاقة بقيمة تكلفة البطاقة وأية رسوم أو مصروفات متعلقة بخدمة هذا النظام بما فيها الغرامات و الرسوم القضائية التي يسدها البنك وأية رسوم أخرى يتحملها البنك بسبب إصدار البطاقة أو استخدامها.

مسئولية حامل البطاقة

يلتزم حامل البطاقة الأصلي والإضافي بالتوقيع علي قسائم البيع بتوقيع مطابق لتوقيعه المثبت علي البطاقة كلما استختم البطاقة لشراء سلع أو للحصول علي خدمات، وفي حالة عدم توقيعه أو إذا قام بالتوقيع بتوقيع غير مطابق علي قسائم البيع فإن ذلك لن يعفيه من المسؤولية قبل البنك والتزامه بسداد المبالغ المقيدة علي حساب البطاقة و المستحقة للبنك، ويكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن النتائج المترتبة علي استخدام البطاقة أو بواسطة الغير. إذا ما أصدرت البطاقة علي حساب مشترك يتعين في هذه الحالة توقيع أطراف الحساب المشترك أو أي طرف في حالة إذا ما كانت تعليمات فتح الحساب تنص علي توقيع أي من أطراف الحساب علي حدة، وفي هذه الحالة ستكون المسؤولية بالتضامن بين أطراف الحساب منفردين أو مجتمعين عن كافة التعليمات التي تتم بموجب البطاقة.

جميع التعاملات أو المعاملات المبلغة للبنك والتي تتم بواسطة البطاقة ستعتبر مستحقة الدفع ومنتجة لآثارها القانونية ولا يجوز لحامل البطاقة الطعن عليها بأي وجه. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتجار حول السلع أو الخدمات التي حصل عليها. إذا أصدرت منشأة سند إضافية فيما يتعلق بمعاملة استخدمت فيها البطاقة فإن البنك يقوم بإضافة قيمتها إلي حساب حامل البطاقة لدي استلامه قيمة الإضافة من المنشأة، ولا تكون أية مطالبة لحامل البطاقة في مواجهة المنشأة موضوعاً لأي مقاصة أو قيود عكسية أو مطالبة فرعية في مواجهة البنك.

مسئولية البنك

لن يكون البنك مسؤولاً بأي وجه إذا رفضت أية منشأة قبول البطاقة، وإذا طلب أحد البنوك أو المنشآت المتعاقد معها البنك من حامل البطاقة تسليمها لهم بناء علي طلب البنك فيقوم حامل البطاقة بتسليمها بعد تمزيقها نصفين. البنك غير مسئول عن أية أضرار تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو خلل في آلات تخزين المعلومات وتحليلها أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك أو وكالاته أو متعاقديه من الباطن. يتيح استخدام البطاقة إمكانية الاستفسار عن أرصدة الحسابات المختلفة و عليه يخلي البنك مسؤوليته تماماً عن معرفة الغير لهذه البيانات سواء تم ذلك نتيجة لإصدار بطاقة أو بطاقات إضافية كطلب العميل أو نتيجة لفقد البطاقة أو معرفة الغير للرقم السري الخاص بالعميل لحين إبلاغ البنك لإيقاف التعامل مع مستخدمي البطاقة. تتوقف العمليات التي تتم باستخدام البطاقة الأصلية علي رصيد الحساب المتاح لدي البنك في تاريخ ووقت استخدام البطاقة ولا يحق لحامل البطاقة تجاوز هذا الرصيد، وفي حالة تجاوز هذا الرصيد عرضياً لأي سبب من الأسباب يلتزم حامل البطاقة الأصلية بتغطية هذا التجاوز فور مطالبة البنك وللمنك الحق المطلق في اتخاذ كافة الإجراءات استناداً لحقوقه.

المحافظة علي البطاقة

حامل البطاقة سواء الأصلية أو الإضافية مسئول مسؤولية كاملة عن الحفاظ علي البطاقة وعن عدم الإفصاح عن رقم السري لغيره، كما يلتزم بعدم السماح لأي شخص باستخدامها.

مدة ومصاريف البطاقة

مدة إصدار البطاقة الأصلية أو الإضافية أربعة سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يكن هناك أية موانع أو تعليمات من حامل البطاقة بعدم تجديدها ويتعين إخطار البنك قبل انتهاء سريانها بـ ٤٥ يوم علي الأقل وتخصم الرسوم السنوية سنوياً من الحساب.

الإخطار عن فقد البطاقة

إذا فقدت البطاقة أو سرقت أو شك حامل البطاقة في أي نشاط احتيالي أو مشبوه يتعلق بالتعامل بالبطاقة فيجب عليه فوراً أن يخطر البنك هاتفياً ويجب تعزيز ذلك كتابياً خلال ٢٤ ساعة مع ذكر البيانات الأساسية للبطاقة. يظل حامل البطاقة الأصلي مسؤولاً عن جميع المبالغ الواردة بإشعارات الشراء أو بالحساب النقدي التي تكون قد تمت بموجب البطاقة وذلك حتي تاريخ إخطار البنك إخطاراً صحيحاً بواقعة فقد أو سرقة البطاقة.

إلغاء البطاقة

من جانب البنك: في حالة عدم استلام العميل البطاقة من البنك خلال شهر فإنه يحق للبنك إلغاؤها ولا يحق للعميل المطالبة بأي رسوم أو مصاريف تم خصمها علي حساب البطاقة عند الإصدار أو التجديد.

في حالة استخدام البطاقة في مشتريات أو خدمات تتنافى مع الشريعة الإسلامية أو أنشطة مخالفة للقانون للبنك الحق في إلغاء البطاقة دون أي إخطار مسبق وذلك دون أدنى مسؤولية تجاه حامل البطاقة الأصلية والإضافية (إن وجدت). من جانب حامل البطاقة الأصلية:

إلغاء البطاقة الأصلية لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء أي من البطاقات الإضافية الأخرى (المصدرة علي نفس الحساب بناء علي رغبة العميل) إلا بطلب كتابي من العميل لإلغاء هذه البطاقات الإضافية سواء كلها أو بعضها. في حال إلغاء البطاقة الأصلية أو عدم تجديدها بواسطة البنك أو حامل البطاقة الأصلية وبالرغم من إلغاء أو عدم التجديد يكون حامل البطاقة الأصلية مسؤولاً عن المبالغ المستحقة عن استخدام البطاقة الأصلية والتابعة وفقاً لشروط هذا الاتفاق.

أحكام عامة

تعد البطاقة ملكاً للبنك وهي أمانة طرف حاملها ويتعهد بردها وكذا البطاقات المسلمة إلي مفوضية فور قيام البنك بطلبها وترد بواسطة حامل البطاقة أو أي شخص آخر ينوب عنه.

يكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن البطاقة (الأصلية والإضافية) وذلك بمجرد استلام البطاقة (سواء قام باستلام البطاقة بشخصه أو من خلال أحد تابعيه أو أقاربه إذا تم تسليم البطاقة في العنوان المحدد بطلب اصدار البطاقة)، كما يكون العميل "حامل البطاقة" مسؤولاً مسؤولية كاملة عن كافة الالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة الأصلية وجميع البطاقات الإضافية (إن وجد).

في حالة إيقاف البطاقة أو تجميد التعامل علي حسابات العميل المفتوحة بالبنك ستتوقف الخدمة تلقائياً. في حالة حدوث نزاع بين البنك وحامل البطاقة الأصلية تكون البيانات المدونة بسجلات البنك والمتعلقة باستخدام البطاقة الأصلية والإضافية (إن وجدت) ملزمة لحامل البطاقة وغير قابلة لإثبات العكس. يحق للبنك تعديل كافة هذه الشروط دون الحاجة إلي موافقة حامل البطاقة الأصلية علي أن يقوم البنك بإخطاره بأي تعديل بالطريقة التي يراها مناسبة من طرق الإعلان كما تعتبر التعديلات التي يتم علي هذه الشروط جزءاً منها دون الحاجة إلي موافقة كتابية من حامل البطاقة.

يسري علي هذا الاتفاق أحكام القانون المصري وتكون المحاكم المختصة في محاكم القاهرة وذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تقرها الهيئة الشرعية للبنك.

النسخة العربية لهذا الاتفاق هي الأصل الوحيد الذي يؤخذ به أمام المحاكم المصرية.

يقر العميل بالموافقة علي استخدام الخدمة الهاتفية سواء لتشغيل بطاقة الصراف الآلي الخاصة به والاستعلام عن حسابه ورصيده و الحركات التي قيدت عليه، وذلك بعد تأكد موظف خدمة العملاء من بيانات العميل الشخصية لضمان سرية التعاملات وجودة الخدمة ويقر بمعرفته بالمخاطر المرتبطة بهذه الخدمة وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية في حالة الإهمال أو سوء استخدام البطاقة وأن البنك له الحق في تسجيل المكالمات.

Terms and Conditions

I, the customer (the primary cardholder) request Abu Dhabi Islamic bank (the bank) to issue me a primary and/or supplementary Master Debit Card (the card) and accept to comply with all of the following terms and conditions of this agreement (the agreement

Using the Card

All card transactions shall be in Egyptian Pounds and regarding transactions in foreign currencies that are to be settled; they shall be calculated in Egyptian pounds at the bank published exchange rate on the date of execution in addition to the bank's set commission for the exchange of currencies and will be charged to the card's account in Egyptian pounds.

Fees due to using the card internationally will be debited in addition to cash withdrawal fees. The primary cardholder confirms that the issued bank statements based on bank's records and different documents are final correct legal evidence in court unless there is an objection to it within 15 days from the date of entering the transaction on the account.

4-1 The primary cardholder hereby explicitly declares accepting full responsibility for all amounts that are used vide the supplementary card and any other liability arising or related to the use of this supplementary card.

Using ATMs or POS Units

The bank's books shall be final to the cardholder in all cases for the use of the card in ATMs or POS units or for execution of banking operations or instructions either manual or by using the computer. The bank is entitled to debit the account for the value of the withdrawals and other operations done using the card, in addition to debiting the fees, stamp taxes, costs and different commissions.

In case of using the card in cash withdrawals from the ATM within the limits and all or part of the withdrawn amount was not dispensed from the ATM during the specified time period of dispensing and the ATM captured the amount again. The bank shall not be responsible for reversing the transaction until the final check count of the ATM and that is with no objections from the cardholder.

Debiting the Account Linked to the Card

The bank is entitled to debit the account linked to the card for the cost of card and, any fees related to this service including the fines and the legal fees paid by the bank and any other fees related to issuing the card or using it.

Cardholder's Responsibility

The primary and supplementary cardholders are committed to sign the receipts with the signature verified on the card every time they use the card to purchase goods or get services and in case they did not sign or if they sign with unverified signatures that will not relieve them from the responsibility towards the bank and their commitment to pay all the amounts recorded on their card accounts and due to the bank and they will be held responsible for the consequences of using the card by themselves or by others.

If the card was issued on a joint account, this case requires the signature of all parties of the joint account or any party if the opening account instructions state that the account parties sign separately and in this case the responsibility will be shared between the account parties individually or jointly on all card instructions resulting from the uses of the card.

All the instructions communicated to the bank, and that is done by the card are payable and producing its legal effects. The cardholder shall not be entitled to object in any way.

The bank is not liable for any dispute between the cardholder and the traders concerning goods or services received by the cardholder.

If an entity issued a credit note related to a card transaction, the bank shall then adds its value to the cardholder's account upon the receipt of the amount from the entity, there is no right for the cardholder request any clearing or reversal or sub-claim from the bank versus a claim from said entity.

Bank's Responsibility

The bank will not be liable in any way if an entity refused to accept the card. If any bank or entity contracted with the bank requested from cardholder to deliver the card to them so the cardholder shall handover the card after tearing it into two.

The bank is not liable for any damages arising from a malfunction in any machine or defects in the machinery storage and analysis of information or any other cause beyond the control of the bank or its agencies or its subcontractors.

The use of the card allows the facility of inquiring about the different account balances and the bank is not held responsible if said data becomes known to anyone whether as a result of issuing the primary card or the supplementary cards upon client's request or as a result of losing the card or disclosure of pin code until notifying the bank to stop dealing with the card users.

Transactions done by the primary card depend on the account balance at the bank on the date and time of using the card and the cardholder has no right to exceed this limit. If this limit was exceeded accidentally for any reason, the primary cardholder should cover it immediately upon the bank's to request and the bank has the right to take all necessary procedures to safeguard its rights.

Preserving the Card

The primary cardholder or the supplementary cardholder is totally responsible for preserving the card, not to disclose the pin code to anyone and not to allow anyone to use the card.

Term and Cost of Issuance

The term of issuance of the primary and the supplementary cards is four years and it is renewed automatically unless there

are any constraints or instructions from the cardholder for not renewing it. The cardholder should notify the bank before the expiry date by at least 45 days and the annual fee is debited annually from the account.

Notification for the Loss of the Card

If the card was lost or stolen or the cardholder suspected any fraudulent or suspicious activity, he should immediately notify the bank by phone and confirm in writing within 24 hours mentioning the card basic data. The cardholder shall be liable for all the amounts appearing on the receipts of the purchases or cash withdrawals that have occurred by the virtue of the card until the moment the bank is validly notified of the event of loss or theft of the card.

The Cancellation of the Card

By the Bank:

The bank shall be entitled to cancel the card if the client did not receive the card within a month and the client could not claim any fees or expenses that were debited from the card's account upon issuing or renewing the card.

In case of using the card in purchases or services that contradict the Islamic Sharia or in illegal activities, the bank has the right to cancel the card without any prior notice and without any responsibility towards the primary or the supplementary cardholder.

By the Primary Cardholder:

Cancellation of the primary card does not mean in any way the cancellation of any other supplementary cards (issued on the same account upon customer's desire) unless there is a written request from the client to cancel some or all of the supplementary cards.

If the primary card is cancelled or not renewed by the bank or the cardholder, the primary cardholder shall remain liable for all due amounts used by the primary or supplementary card in accordance with conditions of this agreement.

General Terms

The card is the property of the bank The primary cardholders undertake to return the primary and the supplementary cards

through him or his representative once the bank requests that.

The primary cardholder is totally responsible for all obligations arising from using the primary card and all the supplementary cards (if any).

In case of stopping the card or freezing operating on the client's accounts opened at the bank, the service will stop automatically.

If any dispute arises between the bank and the primary cardholder, the data appearing on the bank's books related to the use

of the primary or supplementary cards (if any) are binding to the cardholder and could not be proven otherwise.

The bank reserves the right to amend all these terms and conditions without the primary cardholder's consent, the bank shall

notify the cardholder of any amendment by any means of communication it finds suitable and these amendments are

considered to be an integral part of the terms and conditions with no need to a written approval from the cardholder.

This agreement is subject to the laws of the Arab Republic of Egypt without prejudice to the provisions of Islamic Shari a as

decided by Sharia committee of the bank and the courts of Cairo are the competent courts.

The Arabic version of this agreement shall be exclusive one to be used before the Egyptian courts.

Customer confirms acceptance of using the phone service either to activate his Debit Card or to inquire about his accounts,

balances or transactions done on his accounts and this is after being fully verified by the customer service agent for security

and quality assurance purposes and his acknowledgement of all risk related to this service and that the bank has no responsibility

in case negligence or misuse of the card and that the bank has the right to record the calls.